«بلاتس»: الرياض تمكنت من إزالة مخاوف الأسواق

النفط يربح 8 بالمئة خلال أسبوع

سجلت أسعار النفط الخام أعلى مستوياتها في عام، حيث ربح خام برنت 8 في المائة والخام الأمريكي 7.7 في المائة على أساس أسبوعي، وذلك بتأثير من قرار السعودية إجراء تخفيضات طوعية بنحو مليون برميل يوميا لشهري (فبراير) و(مارس) المقبلين لدعم استعادة التوازن في السوق جراء ضعف الطلب الناجم عن الانتشار السريع لوباء كورونا وتزايد الإغلاق العام خاصة في أوروبا.

كما تلقت أسعار النفط الخام دعما من تراجع المخزونات النفطية الأمريكية مع تقلص الصادرات النفطية السعودية إلى السوق الأمريكية إلى مستوى الصفر لأول مرة في تاريخ العلاقات التجارية بين الدولتين، كما تلقت الأسعار دعما آخر من اتفاق بقية دول "أوبك+" على عدم إجراء زيادة في الإنتاج في (فبراير) و (مارس) مع السماح بزيادة محدودة لكل من روسيا وكازاخستان.

وفي هذا الإطار، ذكرت وكالة "بلاتس" الدولية للمعلومات النفطية أن السعودية نجحت في إزالة جميع المخاوف بشأن توقعات الطلب على النفط الخام على المدى القصير بعدما قدمت هدية غالية للسوق النفطية في مطلع العام الجديد بخفض إنتاجها مليون برميل يوميا.

وأشار التقرير إلى أن السوق النفطية ومنذ اجتماع "أوبك+" أخيرا تمر بموجة من التفاؤل الواسع، الذي تسببت فيه تشديد توقعات المعروض العالمي من النفط الخام، موضحا أن ارتفاع أسعار النفط الخام جاء بفعل التوقعات بتحفيز الإنفاق القوي من إدارة الرئيس الأمريكي المنتخب جو بايدن وهو ما تغلب على تأثير تقرير الوظائف الأمريكية، الذي جاء أضعف من المتوقع.

ويأتي ذلك مع تأهب الحزب الديمقراطي للسيطرة على مجلس الشيوخ، حيث من المرجح أن تواجه إدارة بايدن عقبات أقل في دفع الإنفاق التحفيزي، ولكن الانقسامات الحزبية الداخلية مستمرة.

ولفت إلى تباطؤ ارتفاع أسعار النفط لفترة وجيزة بعد التقارير، التي أفادت بأن السناتور الديمقراطي جو مانشين سيعارض شيكات التحفيز البالغة 2000 دولار، التي وعدت بها إدارة بايدن لكنه تعافى بعد ذلك بعد أن صحح مكتب مانشين تعليقاته، كما أن آمال التحفيز عوضت قراءة أضعف من المتوقع للوظائف الأمريكية، حيث أظهرت بيانات مكتب إحصاءات العمل أن الوظائف غير الزراعية لشهر (ديسمبر) قد تقلصت بمقدار 140 ألف وظيفة في 8 كانون الثاني (يناير) الجاري وهي أقل من توقعات السوق بشأن زيادة طفيفة في الوظائف.

ونقل التقرير عن محللين دوليين تأكيدهم أن نهج بايدن القوي لتقديم الدعم للاقتصاد يعني أن البيانات الاقتصادية الأسوأ ذهبت إلى غير رجعة خاصة بعد تأكيد الرئيس المنتخب بايدن أنه يهدف إلى توزيع كل لقاح متاح وتكثيف جهود السيطرة على الوباء.

التمويل الدولي: الديون العالمية ترتفع 17 تريليون دولار خلال 2020

أظهرت بيانات معهد التمويل الدولي، ارتفاع الديون العالمية بأكثر من 17 تريليون دولار خلال 2020، لتبلغ 275 تريليون دولار وسط ضغوط جائحة كورونا.

وأوضح المعهد في تقرير، أمس الأحد، أن الارتفاع كان مدفوعا بالتراكم الحاد في الاقتراض الحكومي الذي رفع نسبة الدين الحكومي العالمي إلى الناتج المحلي الإجمالي، إلى 105 بالمئة العام الماضي من 90 بالمئة في 2019.

وذكر التقرير أن الاقتصاد العالمي يدخل 2021 وسط الاختلالات المتزايدة، وبكمية قياسية من الديون التي ستؤثر على آفاق الانتعاش.

جاء الارتفاع المفاجئ في مستويات الديون العالمية، منذ ظهور الوباء، وأدت الاستجابات الصارمة والمتزامنة للسياسة المالية والنقدية إلى حدوث ضغوط مالية، والتي لعبت دورا كبيرا في إحياء الرغبة في الأصول ذات المخاطر.

وكشف التقرير أنه مع وصول جبل الديون ذات العائد السلبي إلى مستويات قياسية جديدة، تستمر الحكومات في الأسواق الناشئة في الاستفادة من البحث عن العائد.

ورصد التقرير أن قيمة السندات ذات العائد السالب ارتفعت إلى مستوى قياسي جديد بلغ 18 تريليون دولار بنهاية العام الماضي، مقابل 11 تريليون دولار في 2019. ومن المقرر أن تعتمد الأسواق الناشئة بشكل متزايد على الاقتراض بالدولار الأمريكي، مع استمرار وفرة السيولة لدى البنوك المركزية العالمية.

وتوقع التقرير أن ضعف الدولار يمكن أن يشجع العديد من الأسواق الناشئة على اقتراض المزيد من العملات الأجنبية.

وفي الوقت الحاضر، فإن 10 بالمئة من ديون الأسواق الناشئة مقومة بالدولار؛ وقد يكون الاستخدام الأكبر للتمويل الخارجي أمرا جذابا للعديد من الدول السيادية في الأسواق الناشئة.

وتوقع التقرير أن الاعتماد الأكبر على رأس المال الأجنبي، قد يجعل المقترضين في الأسواق الناشئة أكثر عرضة للتحولات المفاجئة في المخاطر العالمية في الوقت المناسب.

وأدت جائحة كورونا خلال 2020 إلى اضطرابات غير مسبوقة بكافة القطاعات الاقتصادية، مما دفع البنوك المركزية حول العالم لإقرار حزم تحفيزية ضخمة، كما خفضت أسعار الفائدة في محاولة لإنعاش الاقتصاد العالمي. ومعهد التمويل الدولي، مؤسسة عالمية تضم أكثر من 470 مؤسسة مالية، وتتمثل مهمته في دعم الصناعة المالية والإدارة للمخاطر، ويضم في عضويته البنوك المركزية العالمية والبنوك الدولية الكبرى وشركات التأمين، وصناديق التقاعد، ومديري الأصول وصناديق الثروة السيادية.

المركزي اللبناني: لا تعويم للعملة قبل الاتفاق مع «صندوق النقد»

قال رياض سلامة، حاكم مصرف لبنان المركزي، إنه لن يجري تعويم عملة البلاد إذا لم يجر التوصل لاتفاق مع صندوق النقد الدولي.

وبسؤاله عما إذا كانت السوق هي من سيحدد سعر صرف العملة بعد تصريحات ذكر فيها إن عهد الربط بالدولار انتهى، أكد سلامة أن الأمر معتمد على مفاوضات مع الصندوق.

ووفقا لـ"رويترز"، أوضح أن "الأمر برمته مرهون بصندوق النقد الدولي".

وكان حاكم المصرف المركزي في طليعة الموافقين على التخلي عن ربط العملة، وذلك بعد أعوام من التمسك بسعر صرف هوى منذ 2019 80 في المائة في السوق الموازية. لكنه أشار إلى أن تعويم العملة يجب أن يكون مصحوبا بعديد من الإصلاحات الأخرى.

وبين أن "الانتقال من الربط إلى نظام تعويم يجب أن يأتي في إطار برنامج عام يعزز الثقة وبموجب اتفاق مع صندوق النقد".

وأضاف أنه من الضروري تنفيذ إصلاحات تشمل خفض عجز الموازنة ومفاوضات مع الدائنين بعد عدم تمكن البلاد من طمأنة الأسواق بثقة وسيولة جديدة.

يكابد لبنان أزمة اقتصادية ومالية عميقة تسببت في تضرر عملته وانتشار الفقر وتعثر في سداد دين سيادي.

وحال نظام مصرفي متعثر، الذي كان يقرض أكثر من ثلثي أصوله للمصرف المركزي والدولة، بين المودعين وحساباتهم الدولارية.

رياض سلامة

توقفت المحادثات مع صندوق النقد الدولي في العام الماضي عندما أخفق مسؤولو الحكومة والمصرفيون والأحزاب السياسية في لبنان في التوافق حول حجم الخسائر في النظام المالي ومن سيتحملها.

وقال صندوق النقد في (ديسمبر) إنه ملتزم بمساعدة لبنان، لكن البلاد بحاجة إلى إطار مالي متماسك واستراتيجية يمكن الاعتماد عليها لإصلاح نظامها المصرفي.

«صندوق النقد» يخفض توقعاته للنمو الصيني في 2021

خفض صندوق النقد الدولي، توقعاته للنمو في الصين لـ2021 بمقدار 0.3 نقطة، إلى 7.9 في المائة، وذلك في ظل العواقب الاقتصادية لتفشي كورونا المستجد، الذي ما زال يلقي بثقله على الطلب المحلي.

ووفقا لـ"رويترز"، تمكنت الصين، التي ظهر فيها الفيروس نهاية 2019 من القضاء إلى حد كبير على تفشي الوباء في الربيع، وقد تشكل البلاد الاقتصاد الرئيس الوحيد، الذي يشهد نموا إيجابيا في 2020. ويتوقع صندوق النقد الدولي نموا 1.9 في المائة للعام الماضي، وهو معدل لم يتغير عن (أكتوبر). وسيكون ذلك أسوأ نتيجة للنمو في الصين منذ 1976، قبل بداية عصر الإصلاحات الاقتصادية.

ولفت صندوق النقد الدولي إلى أن "الاقتصاد الصيني يواصل التعافي بسرعة من الوباء بفضل الجهود الكبيرة لاحتواء الفيروس وإجراءات السياسة السريعة للتخفيف من تأثير الأزمة".

وأضاف "لكن النمو غير متوازن لأن الانتعاش يعتمد بشكل كبير على القطاع العام فيما يتخلف الاستهلاك الخاص عن الركب"، مؤكدا أن الوباء "أضاف كثيرا من نقاط الضعف"، خصوصا الديون، التي تضعف الاقتصاد.

لذلك، من المتوقع أن يرتفع عجز الموازنة إلى 18.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي 2020 في مقابل 12.6 في المائة عام 2019 بحسب صندوق النقد الدولي.

وفيما تمكن الاقتصاد الصيني من الانتعاش و"التكيف" مع الوباء، بفضل التجارة عبر الإنترنت، خصوصا والطلب القوي في الخارج على المنتجات الواقية من فيروس كورونا المستجد، يتوقع أن يبقى النشاط "دون قدرته القصوى على المدى المتوسط" حسب تقديرات الصندوق.

وحذر صندوق النقد الدولي من أن إجراءات التباعد المفروضة لمنع انتشار الوباء "ستستمر في إبطاء" النشاط في قطاع الخدمات هذا العام. وبسبب شلل الاقتصاد بداية العام الماضي جراء تفشي الوباء، انخفض الناتج المحلي الإجمالي الصيني 6.8 في المائة في الربع الأول من العام قبل أن يستعيد 3.2 في المائة في الربع الثاني ثم 4.9 في المائة في الربع الثالث.

وعزلت السلطات الصينية أمس، مدينتين إلى الجنوب من بكين وقطعت الطرق البرية المؤدية إليهما مانعة ملايين المواطنين من مغادرتهما، في وقت تسعى لوقف أكبر تفش لجائحة كوفيد19- في ستة أشهر.

مؤشر سوق السعودية يخترق 8800 نقطة كأعلى مستوى في 6 أشهر

تجاوز المؤشر العام لسوق الأسهم السعودية "تاسي" مستوى 8800 نقطة في التعاملات الصباحية في جلسة أمس الأحد، ليسجل أعلى مستوى في نحو 6 أشهر منذ يوليو الماضي.

وارتفع المؤشر العام لمستوى بنسبة 0.87% تعادل 76.35 نقطة ليصل إلى مستوى 8813.55 نقطة. وجرى التداول على نحو 70 مليون سهم، بقيمة تداول نحو 2.18 مليار ريال.

وارتفع 186 سهما في تلك الأثناء، بينما تراجعت 7 أسهم من بين 203 شركات مدرجة. وكان المؤشر العام قد سجل مستوى 8859.3 نقطة في جلسة 28 يوليو الماضي، بعد أن تجاوز مستوى 9 آلاف نقطة في الشهر ذاته.

ويذكر أن "تاسي" ارتفع بنسبة 0.55% الأسبوع الماضي، بعد مكاسب نحو 47.67 نقطة، ليصل لمستوى 8737.2 نقطة، وبلغت قيمة التداولات نحو 37.95 مليار ريال، عبر التداول على نحو 1.18 مليار سهم خلال الأسبوع.

وسجل المؤشر أعلى مستوى له خلال الأسبوع الماضي عند 8737.2 نقطة، بينما كان أدنى مستوى عند 8600.56 نقطة.

مفاوضات هندية - خليجية لإبرام إتفاق تجارة حرة

أبلغت الهند منظمة التجارة العالمية أنها تتفاوض حاليا على إبرام اتفاق للتجارة الحرة مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، واتفاق تفضيلي مع الاتحاد الجمركي للجنوب الإفريقي.

جاء ذلك خلال استعراض المنظمة السابع للسياسات التجارية للهند، وهي عملية، فوضها اتفاق منظمة التجارة العالمية، تُدرس فيها سياسات الدول الأعضاء التجارية والسياسات المتصلة بها، مع رصد التطورات المهمة التي قد يكون لها تأثير في النظام التجاري العالمي.

وتخضع جميع السياسات التجارية للأعضاء للاستعراض، مع تواتر الاستعراض حسب حجم الدولة بين كل عامين وثلاثة وأربعة أعوام. بدورها، سيجري الاستعراض الثالث للسياسات التجارية السعودية في (مارس) المقبل. وعدّت منظمة التجارة أن النمو الاقتصادي في الهند ظل قويا بمتوسط قدره 7.4 في المائة حتى 2018، لكن منذ النصف الأول من 2019، اتجه إلى الضعف، نتيجة انخفاض الاستهلاك والاستثمار، خصوصا الخاص.

وقالت المنظمة "إن الهند نفذت عددا من الإصلاحات، بما في ذلك تطبيق ضريبة السلع والخدمات لمواءمة نظام الضرائب غير المباشرة، وإقرارها قانون الإعسار والإفلاس لمعالجة مشكلة الديون في قطاع الشركات، وإصلاحات مصرفية لتحسين الإشراف على المصارف والشركات المالية غير المصرفية،

الحكومة الإيطالية تناقش خطة تعاف اقتصادي جديدة

بدأت الأحزاب الحاكمة في إيطاليا مناقشة خطة جديدة لصرف تمويلات برنامج التعافي الأوروبي بعدما أثارت المقترحات الأولية أزمة داخل التحالف.

ووفقا لـ"الفرنسية"، تبلغ قيمة التمويلات 222 مليار يورو، أغلبها مصدره صندوق الاتحاد الأوروبي المخصص للمساعدة في معالجة الأثر الاقتصادي لجائحة كوفيد19- التي أودت بأكثر من 77 ألف شخص في إيطاليا.

وانعكس الوباء بشكل سلبي جدا على اقتصاد إيطاليا، التي سجلت عجزا عاما 9.4 في المائة في الربع الثالث من 2020، وفق ما أفادت وكالة الإحصاء الوطنية ، بعدما كانت في حدود 2.2 في المائة في الفترة نفسها من 2019.

اعضاء الحكومة الايطالية

وقدرت الحكومة العجز، وهو الفارق بين المداخيل والمدفوعات، بـ10.8 في المائة، في إجمالي 2020، مقارنة بـ1.6 في المائة في 2019.

وتنص خطة الصرف الجديدة، التي تم تسريبها على توجيه 70 في المائة، من التمويلات الجديدة للاستثمار و21 في المائة، للحوافز الجبائية وامتيازات ضريبية أخرى.

ويتوقع أن يعزز الإنفاق الإضافي نمو الناتج المحلي الإجمالي بـ3 في المائة، وتخصص الخطة 18 مليار يورو لقطاع الصحة، الذي يعيش ضائقة مالية مقابل تسعة مليارات يورو في الخطة الأولية، وثمانية مليارات يورو لقطاع السياحة.

من بين القطاعات الأخرى، التي ستحظى بالأولوية هي الانتقال إلى اقتصاد صديق للبيئة (67 مليار يورو) والتعليم والبحث (26 مليار يورو) ومشاريع النقل (32 مليار يورو).

وسبق أن انتقد رئيس الوزراء جوزيبي كونتي لعدم تخصيص أموال كافية لمشاريع معالجة مشكلات هيكلية طويلة الأمد، وهدد قائد حزب "إيطاليا فيفا" الصغير لكن المهم ماتيو رينزي بالانسحاب من التحالف الحاكم على خلفية ذلك، إضافة إلى تحفظات أخرى، ما أثار شكوكا حول إمكانية انهيار التحالف.